

Distr.
GENERAL

A/49/7/Add.1
15 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٠٧ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥

مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل

التقرير الثاني للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي السادس للأمين العام عن مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/C.5/48/12/Add.1)، وتقرير المتابعة بشأن هذا النظام (A/C.5/49/41). وفي مجرى نظر اللجنة الاستشارية في هذين التقريرين، التقت بممثلين للأمين العام، زودوا اللجنة بمعلومات إضافية.

٢ - والأمين العام يقدم في الفقرات من ١ إلى ٦ من مقدمة تقريره السوار في الوثيقة A/C.5/49/41، معلومات عن التطورات التي أدت إلى تقديم تقريره عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وحسب ما جاء في تلك الفقرات، فإن الأمين العام قدم في تقريره المرحلي السادس (A/C.5/48/12/Add.1)، إلى الجمعية العامة خطة مفصلة لاستكمال وتنفيذ ذلك النظام في كامل أنحاء العالم بحلول عام ١٩٩٧، فسي حين يطلب الأمين العام في تقرير المتابعة المقدم منه (A/C.5/49/41)، اعتماداً إضافياً قدره ٢٠٠ ٣٣٧ ٧ دولار للوفاء بصافي احتياجات المشروع من الموارد في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

٣ - وحسب ما هو مبين في الفقرة ٤ من تقرير المتابعة، فإن مجلس مراجعي الحسابات أجرى، بناء على طلب الجمعية العامة، مراجعة خاصة لمشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ويرد ما خلص إليه من نتائج وتوصيات في الوثيقة A/49/680. وتلاحظ اللجنة أنه تم بالفعل اتخاذ بعض التدابير استجابة للنتائج والتوصيات التي خلص إليها المجلس (انظر A/C.5/49/41، الفقرة ٨). وحيث أن اللجنة كانت تنظر في مسألة احتياجات النظام من الموارد الإضافية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥، فقد لاحظت باهتمام خاص أن مجلس مراجعي الحسابات "وجد أن المبررات العامة للتقديرات المنقحة قائمة على أسس سليمة".



٤ - وتقدم الفقرات من ٩ الى ١٦ من الجزء الثالث من تقرير المتابعة معلومات عن تنفيذ الاصدار ٢ (الموظفون)، والإصدار ٣ (المالية والمشتريات والسفر) والإصدار ٤ (كشوف المرتبات) في المقر وفي المكاتب البعيدة عن المقر. وأحيطت اللجنة علما بأنه تم إنجاز ما يلي منذ حزيران/يونيه ١٩٩٤:

(أ) تم إدخال سجلات جميع الموظفين المدرجين في كشوف مرتبات المقر في نظام المعلومات الإدارية المتكامل؛

(ب) تم تجميع سجلات جميع معالي الموظفين، واستعراض الأحقية في الحصول على استحقاقات المعالين للسنوات الثلاث الماضية، وإدخال البيانات في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، والانتهاء من تسويات كشوف المرتبات؛

(ج) تقلص عدد الموظفين الذين انتهى أمد تعيينهم من ٥١٥ ١ في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٤ الى ٢٤٧ في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛

(د) تم استكمال سجلات الوظائف في نظام المعلومات الإدارية المتكامل مع حدوث انخفاض في عدد الوظائف التي انتهى أمدها من ٨٧٠ في نهاية أيار/مايو ١٩٩٤ الى ٢٠ في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛

(هـ) تقلص عدد حالات التضارب في ضبط جداول الوظائف من ٥٠٩ ٢ في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٤ الى ٣٦٦ في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛

(و) تم تبسيط وتوضيح مسائل السياسة المتعلقة بإجراءات تنظيم شؤون الموظفين الذين يكلفون بالعمل في بعثات ميدانية أو يعينون لهذا الغرض؛

(ز) زادت السلطة المفوضة للمكاتب التنفيذية في مجال إدارة شؤون الموظفين وقد تسنى ذلك بفضل أدوات الرصد التي وفرها نظام المعلومات الإدارية المتكامل؛

(ح) يجري الآن يوميا رصد انتهاء أمد التعيينات والوظائف وشغل الوظائف؛

(ط) كتبت برامج جديدة للقيام في وقت واحد بتجهيز أعداد كبيرة من تمديدات العقود وشغل الوظائف.

٥ - وقد أثارَت اللجنة عددا من الأسئلة فيما يتعلق بتقديم العمل على النحو المبين أعلاه، ولاسيما العناصر المذكورة في الفقرات الفرعية من (ج) الى (ز) أعلاه. وقد أبلغت اللجنة، ردا على استفسار منها، بأن حالات التعيينات التي انتهى أمدها، والوظائف التي انتهت أمدها، ونواحي التضارب في ضبط جداول الوظائف تتصل أساسا بارتفاع معدل تناوب الموظفين الذين يخلو طرفهم للعمل في عمليات حفظ السلم

وبوجود عدد كبير من الوظائف في عمليات حفظ السلم يتعين تمديدها مرارا في أعقاب التجديد لفترات قصيرة أحيانا لولايات عمليات حفظ السلم. وأحييت اللجنة علما بأن عدد مثل هذه الحالات سيتقلص أكثر بحلول نهاية عام ١٩٩٤.

٦ - واستفسرت اللجنة عن نظم الأتمتة التي استحدثت في شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلم وتنسيقها وإدماجها مع نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وأحييت اللجنة علما أنه بالنظر إلى زيادة حجم العمليات ونظرا لعدم توفر نظام المعلومات الإدارية المتكامل في عام ١٩٩٢، فإن الشعبة بدأت في توزيع ثلاثة نظم للأتمتة على بعثاتها: نظام للمشتريات، ونظام للمحاسبة ونظام لكشوف المرتبات. كما أحييت اللجنة علما بأن هناك تنسيقا الآن بين موظفي الشعبة وموظفي نظام المعلومات الإدارية المتكامل لضمان التوافق الكامل بين البيانات والنظم وبأن جميع التقارير المتعلقة بالشؤون المالية والمشتريات وشؤون الموظفين، مع استثناء واحد في الوقت الحالي، هو الموظفون المعينون محليا، سوف توحد وتدمج عن طريق نظام المعلومات الإدارية المتكامل في أقرب وقت ممكن. والمعلومات التفصيلية التي قدمت إلى اللجنة في هذا الشأن واردة في المرفق الأول للتقرير الحالي.

٧ - كما زودت اللجنة برسم بياني يبين عدد المعاملات الفعلية التي سجلت عن طريق نظام المعلومات الإدارية المتكامل في أثناء الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد استنسخ هذا الرسم في المرفق الثاني.

٨ - وكما هو مبين في الفقرة ٢٠ من آخر تقرير للأمين العام (A/C.5/49/41) فإنه يطلب اعتمادا إضافيا قدره ٢٠٠ ٣٣٧ ٧ دولار، يشمل مبلغا قدره ٨٠٠ ٨٧٢ ٢ دولار يتصل بالصيانة، لتغطية كامل مبلغ الزيادة الصافية في تكاليف المشروع في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥. ويقدر مجموع احتياجات الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ بمبلغ ١٢,٨ مليون دولار، يشمل مبلغا قدره ٣,٩ مليون دولار للصيانة (انظر A/C.5/48/12/Add.1). وفيما يتعلق بالفترة التالية لعام ١٩٩٧، أحييت اللجنة علما بأنه يجري الآن تنفيذ مشروع لوضع بارامترات لتقدير احتياجات الصيانة في المستقبل. واللجنة تثق، في هذا الصدد، أن نتائج هذا المشروع سوف تدرج في التقرير التالي للأمين العام عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٩ - وتلاحظ اللجنة من الموجز التنفيذي للتقرير المرحلي السادس أنه "إذا أجل تخصيص الموارد الملتزم بها لفترة السنتين الحالية إلى فترة السنتين المقبلة، فإن هذا القرار سوف يضر بتركيب النظام في المكاتب البعيدة عن المقر، مما يترتب عليه أثر معاكس في الميزانية، تنشأ عنه احتياجات إضافية بمبلغ ٣ ملايين دولار". وقد ابلغت اللجنة، بناء على طلبها، بأن الاستراتيجية التي ستتبع في حالة تأخر تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل يجب أن تكون كالتالي:

(أ) التركيز على إكمال وتنفيذ الإصدار ٣ (المالية والمشتريات والسفر) في المقر؛

(ب) تأخير بدء إعداد الإصدار ٤ (كشوف المرتبات) إلى أوائل عام ١٩٩٦. وسوف ينطوي ذلك على زيادة كبيرة في التكاليف التعاقدية للتطوير حيث لن يتسنى المحافظة على المعدلات الحالية ولن

يعود المتعاقدون الذين هم على دراية بالبرنامج التطبيقي متاحين. وسيكون مؤدى ذلك هو تأجيل إكمال المشروع الى أواسط عام ١٩٩٨ بما يرافق ذلك من تكاليف إضافية في بند الموظفين:

(ج) تأخير تنفيذ الاصدار ١ (تنظيم شؤون الموظفين) والإصدار ٢ (استحقاقات الموظفين والتوظيف) في المكاتب البعيدة عن المقر. وسيكون مؤدى ذلك نشوء تكاليف إضافية نتيجة لضرورة الاحتفاظ لفترة أطول بشريك التنفيذ المعني بالموارد البشرية؛

(د) تأخير تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل فيما يتعلق بأنشطة حفظ السلم الميدانية.

١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الموجز التنفيذي للتقرير المرحلي السادس (A/C.5/48/12/Add.1) أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل وإن لم يكن القصد منه هو أن يكون مشروعاً لتخفيض التكاليف، فإن وفورات سوف تتحقق، وأن الفوائد التي ستعود من نظام المعلومات الإدارية المتكامل من الصعب تحديدها بمبالغ نقدية نظراً الى أنها لا يمكن في معظم الحالات أن تقاس بوظائف فردية أو بوحدة تنظيمية بعينها. على أن اللجنة أحيطت علماً في مجرى المداولات بأنه يمكن توقع حدوث وفورات من حيث انخفاض تكاليف الموظفين، كنتيجة مباشرة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، وذلك في مجال الحسابات وكشوف المرتبات وربما أيضاً في المكاتب التنفيذية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يدرس الأمين العام هذه المسألة بغية تحديد المجالات التي يمكن تحقيق وفورات فيها ونطاقها في المنظمة كنتيجة للفوائد التي يحقها نظام المعلومات الإدارية المتكامل وأن يورد معلومات عن هذه المسألة في الميزانية البرنامجية المقترحة التي يقدمها عن الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ وفي تقريره التالي عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

١١ - وأحيطت اللجنة علماً، بناءً على استفسار منها، بأن الاحتياجات الإضافية البالغة ٧,٢ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ تشمل مبلغاً قدره مليون دولار لن ينفق حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ولذلك فإن اللجنة توصي في هذه المرحلة بالموافقة على موارد إضافية قدرها ٢٠٠ ٣٣٧ ٦ دولار لنظام المعلومات الإدارية المتكامل لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، مع خضوع ذلك للإجراء المتعلق باستخدام صندوق الطوارئ وتشغيله. وبالإضافة الى ذلك، سيكون من الضروري الترخيص للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ مليون دولار ينفق في عام ١٩٩٦.

١٢ - وكما هو مبين أعلاه، فإن طلب رصد اعتمادات إضافية الناشئ بصدد تنفيذ مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ يندرج تحت الإجراء الذي قرره الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١ بشأن تشغيل صندوق الطوارئ. وسيصدر بيان موحد بجميع الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة، تقوم الأمانة العامة الآن بإعداده، سيحدد الوفورات الناتجة عن نقل الموارد من المجالات ذات الأولوية المنخفضة أو عن تعديل الأنشطة المسقطه. وتثق اللجنة أن ذلك سيقفل من زيادة في اشتراكات الدول الأعضاء ناجمة عن الموافقة على موارد إضافية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

المرفق الأول

إدماج نظام المعلومات الإدارية المتكامل ونظم شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية

١ - نظرا لزيادة حجم العمليات، واجهت شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية في عام ١٩٩٢ حاجة ملحة إلى أتمتة عملياتها الإدارية في الميدان. ونظرا لعدم توفر نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وبالتشاور مع فريقه، ودائرة المشتريات والنقل، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات/الحسابات، بدأت شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية في توزيع ثلاثة أنظمة على بعثاتها: نظام للمشتريات، ونظام للمحاسبة، ونظام لكشوف المرتبات.

٢ - وكان نظام المشتريات، المسمى "رياليتي" (Reality)، نسخة محسنة من نظام يجري استخدامه في دائرة المشتريات والنقل. ولذلك فقد تم شراء النظام الجديد لكل من دائرة المشتريات والنقل في المقر وشعبة الإدارة والسوقيات الميدانية. وقد أدى تطوير نسخة جديدة من هذا النظام على نفس الأساس التقني الذي يقوم عليه نظام المعلومات الإدارية المتكامل (UNIX/Sybase) إلى اتخاذ قرار بإدماج هذا النظام في نظام المعلومات الإدارية المتكامل. والعقد الذي في سبيله إلى التوقيع يشمل أيضا استخدام شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية للنسخة الجديدة. وقد أنشئ فريق عامل للمشتريات مشترك بين نظام المعلومات الإدارية المتكامل وشعبة الإدارة والسوقيات الميدانية ودائرة المشتريات والنقل لضمان اتساق استعمال هذا البرنامج الحاسوبي في جميع أنحاء العالم وإنشاء نظام كتالوج مشترك لشراء البضائع والخدمات، سيكون أيضا الأساس الذي يقوم عليه تنظيم شؤون الممتلكات والتخزين في المقر وفي الميدان على السواء. وفي إطار نظام المعلومات الإدارية المتكامل، يجري الآن إدماج نظام "رياليتي" إدماجا كاملا مع نظام المحاسبة لضمان التحقق من كفاية الأموال من وقت إصدار طلبات الشراء. وطلبات الشراء التي تضعها شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية في الميدان فيما يتعلق بعمليات شراء يجب القيام بها في المقر باستخدام هذا البرنامج الحاسوبي سوف يجري إدخالها في نظام المعلومات الإدارية المتكامل بالمقر للتحقق من كفاية الأموال قبل مواصلة العملية.

٣ - وقد نفذ مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات/حسابات نظام المحاسبة في الميدان. ويعكف بعض أفراد نفس الفريق الآن على دراسة آراء مستعملي الإصدار ٢ من نظام المعلومات الإدارية المتكامل وعلى إدماج النظام الميداني مع نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وفيما يتعلق بتنفيذ الإصدار ٢، فإن النظام الميداني سيكون متوافقا بالكامل تقريبا مع نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وبعد توزيع نظام المعلومات الإدارية المتكامل على المكاتب البعيدة عن المقر، فإن نية مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات تتجه إلى القيام، بالتنسيق مع شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية، بالانتقال تدريجيا إلى تنفيذ وحدات المحاسبة التي يتضمنها نظام المعلومات الإدارية المتكامل في البعثات الميدانية الرئيسية، في حين

سيستمر بحكم الضرورة استعمال نظام المحاسبة الميداني في البعثات الصغيرة. ومن المتوخى اتباع استراتيجية مماثلة بالنسبة لنظام كشوف المرتبات.

٤ - ولم توزع في الأصل نظم لشؤون الموظفين على بعثات حفظ السلم وإن كان قد تم تطوير نظم عديدة محليا. وقد قررت شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية أخيرا اختيار نظام للاستعمال بين جميع البعثات. واتفق مع فريق نظام المعلومات الإدارية المتكامل على أنه ابتداء من أوائل عام ١٩٩٥ فإن هذا النظام، الذي تستخدمه حاليا قوة الأمم المتحدة للحماية، سوف يجعل متوافقا تماما مع شكل بيانات نظام المعلومات الإدارية المتكامل قبل توزيعه على بعثات أخرى لتيسير تداول البيانات بين الموظفين الذي يجري تعيينهم دوليا ويدفع المقر مرتباتهم، بينما تغطي نظم الموظفين الميدانيين الموظفين الذين يتم تعيينهم محليا أيضا، والمتعاقدين، ومتطوعي الأمم المتحدة. ويتعين أن تفي هذه النظم بمتطلبات محددة جدا، من قبيل قوائم جرد الممتلكات الشخصية والبيانات المتعلقة بالإخلاء، لا يغطيها حاليا نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وفي الوقت ذاته، فإن العمل مستمر بين موظفي شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية ونظام المعلومات الإدارية المتكامل للوقوف على أفضل طريقة لإدماج بعض الاحتياجات المحددة للشعبة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل من زاوية تنظيم شؤون الموظفين في المقر.

٥ - وبإيجاز، فإن التنسيق بين شعبة الإدارة والبعثات الميدانية يمارس الآن لضمان التوافق الكامل بين البيانات والنظم. وسيتم توحيد وإعداد جميع التقارير المتعلقة بالشؤون المالية والمشتريات وشؤون الموظفين عن طريق نظام المعلومات الإدارية المتكامل، باستثناء الموظفين المعيّنين محليا في الوقت الحالي. وسيجري النظر تدريجيا في توزيع نظام المعلومات الإدارية المتكامل على المواقع الميدانية وذلك في إطار إكمال تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل في المكاتب البعيدة عن المقر.

المرفق الثاني

استخدام نظم المعلومات الإدارية المتكامل

